

PCT/WG/11/25

الأصل: بالإنكليزية

التاريخ: 1 يونيو 2018

## معاهدة التعاون بشأن البراءات الفريق العامل

الدورة الحادية عشرة

جنيف، من 18 إلى 22 يونيو 2018

### أنظمة للمساعدة على دخول المرحلة الوطنية

وثيقة من إعداد المكتب الدولي

#### ملخص

1. يلتمس المكتب الدولي تعقيبات بشأن التوجهات الخاصة باستحداث أنظمة يمكنها أن تحظى بدعم المكاتب والمودعين بغرض المساعدة على دخول المرحلة الوطنية. وتتضمن الخيارات إما إعادة بدء العمل على الخدمة المستندة إلى المتصفح التي ناقشها الفريق العامل في الجلسات السابقة، أو توفير واجهات آلية متطورة لبرمجيات إدارة البراءات الخاصة بالغير، أو مزيج من الاثنين معاً. ولكي يكون أي تدبير ذا فائدة، فإنه سيفرض على المكاتب المعنية الالتزام باستيراد البيانات البيولوجرافية اللازمة في نسق متسق مقروء آلياً، ويُفضل أن تكون تلك البيانات مصحوبة بالوثائق المرتبطة بها.

#### معلومات أساسية

2. عرض المكتب الدولي في الوثيقة PCT/WG/7/12 المفهوم المتعلق باستخدام النظام الإلكتروني لمعاهدة التعاون بشأن البراءات (نظام ePCT) لأغراض دخول المرحلة الوطنية. واستند الاقتراح إلى حقيقة مفادها أن معظم المعلومات المطلوبة لدخول المرحلة الوطنية موجودة بالفعل في قواعد بيانات المكتب الدولي.

3. ويشتمل نقل المعلومات يدوياً من الطلب الدولي إلى الاستمارات الوطنية ونسخها مرة أخرى في أنظمة المكاتب الوطنية على عمل كبير لا لزوم له بالنسبة لكل من المودعين والمكاتب. وتنطوي كل مرحلة على خطر إدخال أخطاء يمكن أن يكون التعرف عليها وتصحيحها أمراً صعباً ومكلفاً. وقد تنسب المكاتب في احتمالات الخطأ الأخرى باستنادها في إجراءاتها إلى بيانات مستمدة من البيانات التي يوفرها المكتب الدولي، وبإغفالها عن غير قصد التغييرات المتعمدة الواردة في الاستمارة المقدمة.

4. ويتيح نظام ePCT بيئة مجانية متعددة اللغات تسمح للوكيل المعني بالمرحلة الدولية بمشاطرة المعلومات بشكل آمن مع شركاء موثوق بهم في جميع أنحاء العالم. كما تسمح تلك البيئة أيضاً بأن يعد شخص معين مشاريع الإجراءات ويراجعها أشخاص آخرون قبل تقديمها. ونموذج النفاذ في غاية المرونة، فالمالك الإلكتروني (eOwner) (عادة ما يكون الشخص الذي أودع الطلب الدولي في الأصل أو شخص حُؤل له صراحة القيام بتلك المهمة) يمنح مستويات مناسبة من الحقوق لأصحاب الحسابات الآخرين وفقاً لاحتياجات طلب محدد. وبالتالي يمكن إقامة علاقات تعاون بين وكلاء البراءات والمترجمين المهنيين والمساعدين القانونيين داخل شركة واحدة أو في أي مكان آخر من العالم، بناء على علاقتهم الموثوقة فيما يتعلق بطلب دولي واحد أو أكثر، ودون التأثير على النفاذ إلى الطلبات الدولية الأخرى.

5. وتنص المقترحات الواردة في الوثيقة PCT/WG/7/12 على أن تُعد طلبات دخول المرحلة الوطنية عن طريق إرفاق البيانات المتاحة سلفاً في قاعدة بيانات المكتب الدولي بالوثائق والبيانات الأخرى، ومنها على سبيل المثال:

(أ) اسم وعنوان الوكيل المسؤول عن المرحلة الوطنية المعنية؛

(ب) وأي ترجمات أو نقل حر في لعنوان الاختراع وأسماء وعاوين أخرى؛

(ج) وأي ترجمات أو تعديلات لأغراض المرحلة الوطنية.

6. ومن شأن استخدام بوابة للصياغة المشتركة بهذه الطريقة أن يعني عن الحاجة إلى إعادة إدخال البيانات التي سبق تقديمها في المرحلة الدولية. ويمكن للوكيل المعني بالمرحلة الوطنية أن يضيف الوثائق والبيانات اللازمة بطريقة تسمح للمودع أو الوكيل المعني بالمرحلة الدولية بالتحقق من أن متطلباته قد استوفيت وتصحيح أي خطأ أو سوء فهم قبل أن يرسل الوكيل المعني بالمرحلة الوطنية الحزمة المحتوية على الوثائق والبيانات إلى المكتب المعين، ويفضل أن يتم ذلك بالموازاة مع دفع أية رسوم وطنية.

7. ومع أن عدداً من المكاتب المميّنة أعرب عن رغبته في استهلال مشروع تجريبي، فإنه لا يبدو أن العديد منها سيلتزم بقبول استلام تلك الحزم من نظام ePCT كجزء من أعمالها العادية. وعلاوة على ذلك، أعرب ممثلو الوكلاء عن قلقهم من احتمال تشجيع النظام للمودعين على القيام بإجراءات دخول المرحلة الوطنية بأنفسهم متجاوزين بذلك الوكلاء المحليين ومخاطرين بفقدان الحقوق بسبب عدم مراعاة المتطلبات الإجرائية المحلية وقضايا الصياغة الموضوعية أو بسبب استخدام ترجمات رديئة وغير مؤكدة.

8. وأُتيحت بعض الوظائف في بيئة نظام ePCT التجريبية لإظهار مفهوم إضافة الوثائق والبيانات ومشاطرتها ومراجعتها قبل تسليم الحزمة. ومع ذلك، وبالنظر إلى الدعم المحدود من المكاتب والوكلاء، لم تُعط أولوية كبيرة لإدخال مزيد من التطورات على النظام من أجل الشروع في برنامج تجريبي واقعي.

9. وفي غضون ذلك، حدثت تطورات أخرى في كل من إطار نظام ePCT وفي السياق الأوسع لتكنولوجيا المعلومات الخاصة بالبراءات:

(أ) استحدث المكتب الدولي عدداً من الخدمات الشبكية التي يجري اختبارها مع مجموعة مختارة من المودعين والمكاتب بهدف السماح لمقدمي برمجيات إدارة البراءات بالتفاعل بشكل آمن مع المكتب الدولي (انظر بشكل خاص الفقرة 6 من الوثيقة PCT/WG/11/9).

(ب) وتتيح المقاصة التجريبية إمكانية أن يصبح المكتب الدولي قادراً على معالجة دفع الرسوم المستحقة للمكاتب الأخرى (انظر الوثيقة PCT/WG/11/4).

(ج) وبدأت اللجنة المعنية بمعايير الويبو العمل على مهمة إعداد توصيات بشأن الخدمات الشبكية المتعلقة بمعلومات ووثائق الملكية الفكرية (انظر الوثيقة CWS/5/15).

(د) وفي اجتماع مكاتب الملكية الفكرية بشأن استراتيجيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والذكاء الاصطناعي المعقود في جنيف في الفترة من 23 إلى 25 مايو 2018، ناقشت المكاتب إمكانية استحداث واجهات مشتركة لبرمجة التطبيقات تحت الغير من مقدمي البرمجيات على استحداث واجهات لتبادل البيانات بفعالية أكبر مع مجموعة واسعة من المكاتب (انظر الفقرات من 57 إلى 60 من الوثيقة WIPO/IP/ITAI/GE/18/3).

(هـ) وفي الحالة العادية المتمثلة في دخول المرحلة الوطنية من خلال طلب دولي منشور، تستخدم بعض المكاتب حالياً البيانات المستمدة من الخدمات الشبكية لركن البراءات لتعبئة الاستمارة الإلكترونية مسبقاً على مواقعها الإلكترونية لأغراض طلب دخول المرحلة الوطنية.

(و) وتُسَلَّم نسبة كبيرة من تقارير البحث الدولي، حالياً، بنسق لغة الترميز الموسعة (XML)، مما يتيح إمكانية إضافة خدمات لتلبية المتطلبات الوطنية بما يتجاوز مجرد دخول المرحلة الوطنية، فيما يخص الكشف عن التقنية الصناعية السابقة.

## الخطوات القادمة

10. لا يزال المكتب الدولي يرى أن ثمة، بالنسبة للمودعين والمكاتب على حد سواء، فوائد في الاستغناء عن الحاجة إلى قيام المودعين بإعادة إدخال البيانات التي قُدمت سلفاً في المرحلة الدولية عند دخول المرحلة الوطنية. ولتكون تلك الترتيبات مفيدة، ينبغي لها أن:

- (أ) تكون قابلة للاستخدام من قبل عدد كبير من المكاتب المعيّنة؛
  - (ب) وأن تزيل الحاجة إلى قيام المودعين أو المكاتب بنقل المعلومات التي سبق تقديمها إلى المكتب الدولي؛
  - (ج) وتساعد المودعين والوكلاء في مختلف البلدان للعمل معا بفعالية؛
  - (د) وتقلل من مخاطر استخدام المكاتب للبيانات غير الصحيحة نتيجة لمحاولة دمج البيانات الإلكترونية المتاحة مع الاستمارات المحتوية على المعلومات، على سبيل المثال، عندما يُستعاض عن المعلومات الواردة في الاستمارات بالمعلومات المكافئة في البيانات المتاحة، وتتطلب بالتالي نقلها يدوياً من قبل المكتب.
11. ويمثل أحد الخيارات للعمل في هذا المجال في استئناف عملية تطوير الوظائف التي بدأت في نظام ePCT، على النحو الوارد في الفقرة 8 أعلاه. وستكون فائدة هذا النهج عدم اضطرار الوكلاء في مختلف البلدان إلى ضمان التوافق بين برمجياتهم الخاصة بإدارة البراءات. ونظام ePCT هو نظام شبكي متاح بالمجان لأي شخص وله واجهة بعشر لغات. والفائدة الأخرى التي سيجلبها هي ضمان تطبيق معيار واحد على حزمة البيانات في جميع المكاتب المعيّنة المشاركة. وحسب الخدمات المقابلة التي تفيدها المكاتب المعيّنة، من المتوقع أيضاً أن تكون له فائدة من حيث إدخال تحسينات كبيرة على المعلومات المركزية المتاحة للمودع فيما يتعلق بالحالة الراهنة لمعالجة الطلب في المرحلة الوطنية.

12. ويمثل الخيار الثاني في التركيز أكثر على تقديم خدمات لتصدير البيانات إلى برمجيات المستخدمين الخاصة بإدارة البراءات بهدف تعبئة برمجياتهم المحلية بالمعلومات اللازمة للتحضير وفقاً للمعايير المحلية. وتقدم الخدمة فعلاً إمكانية تصدير البيانات بنسق لغة الترميز الموسعة (XML) والتي تحتوي على جلاً ما يمكن أن يكون وجيهاً من معلومات بيليوغرافية تتعلق بالمرحلة الدولية. وسيكون لهذا النهج فوائد التنفيذ المباشر من قبل المكتب الدولي، ولكنه سيعتمد على العديد من موردي برمجيات إدارة البراءات ممن سيعدون خدمات لاستيراد البيانات. وعلاوة على ذلك، من غير المحتمل توفير بيانات متنسقة ومقروءة آلياً للمكاتب المعيّنة، ما لم يكن هذا التدبير جزءاً من عملية أوسع لتوحيد معايير استيراد البيانات للمكاتب الوطنية.

13. ولا يستبعد هذان الخياران أحدهما الآخر. ومعظم العمل المركزي قد تم بالفعل فيما يخص الخيار الثاني. وسيقتصر العمل الإضافي من جانب المكتب الدولي، أساساً، على مراجعة البيانات المتاحة حالياً لضمان اكتمالها (تتعلق العناصر الرئيسية المعروف أنها ناقصة بمعالجة إجراءات الفصل الثاني) وضمان ملاءمة وتناسب الواجبات الآلية التجريبية التي نُفذت من أجل استخراج البيانات آلياً من قبل أنظمة إدارة البراءات كي تُعتمد كخاصية طويلة الأمد ومستقرة في النظام. وقد يفضل العديد من الوكلاء الوطنيين الخيار الثاني إذا كان مدعوماً بشكل جيد من قبل برمجيات الغير. ومن ناحية أخرى، سيوفر الوجود الموازي للخدمة المركزية خياراً مفتوحاً أمام الوكلاء الذين يفتقرون إلى الدعم في برمجياتهم وسيوفر أيضاً "تنفيذاً مرجعياً" يمكن أن يساعد على قيام الغير بإدخال تطويرات.

14. إن الفريق العامل مدعو إلى التعليق على التوجه الملائم للقيام بمزيد من العمل فيما يخص المساعدة على دخول المرحلة الوطنية.

[نهاية الوثيقة]